الإقطاع في لواء المنتفك في العراق العهد العثماني الأخير 1914-1869

The Feudalism in the ALMuntafiq Brigade in lraq the last Ottoman Period 1869-1914

م.د. علي عطية كامل مديرية تربية ذي قار _قسم الإصلاح
م . م دعاء ثامر حسن مديرية تربية ذي قار- قسم الرفاعي

الخــلاصة :

خضعت الأراضي في لواء المنتفك إلى وضعية خاصة، إذ إن اغلب أراضيه يمتلكها أفراد لا علاقة لهم بالأرض، أما المتصرفون الفعليون فيها فهم أشخاص لم يمتلكوا الأرض ولم تمنح لهم باللزمة ، ويتمسكون بحقوقهم بالأرض على أساس السكن والتصرف ويقدمون البراهين و الأدلة على مشروعيتها ، وحين كان ادعاء هؤلاء مبنياً على العرف والعادة أكثر مما هو مبني على القوانين ، وهذا ما أدى إلى حدوث منازعات حول الأرض ، إذ وصل الأمر إلى أن المتصرفين الفعليين بالأرض يمنعون الملاكين من بناء دور لسكنهم في هذه الأراضي.وعند مجيء مدحت باشا لولاية بغداد عام 1869 عمل على توطين العشائر ونقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات مستقرة ، إذ كان يهدف من وراء ذلك تحطيم النظام القبلي من خلال إلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها إلى ملكية فردية عن طريق تفويض الأراضي ، والسياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية هي لتكريس الإقطاع في اللواء .

Abstrak:

The land in the Muntafiq Brigade has been subjected to its own situation.since most of the land is owned by individuals Who have no connection to the land .The actual administrators are People Who did not own the land and did not commit to it .They hold their eights to the land on the basis of housing and disposition andProvide evidence and evidence of its legitimacy . lndicating the custom and more than is based on the laws and this led to the occurrence of disputes on the ground as it came to the fact that the actual conductors of the land prevent the owners to build houses for their housing in these territories . When Medhat Pasha came to the Mandate of Baghdad in 1869 he Worked to settle the tribes and Move the nomads to new areas and erplace the nomads with Stable gatherings. The aim Was to destroy the tribal system by abolishing the Collective ownership of the land and turning it into an individual Property through the delegation of land. To dedicate feudalism in the brigade .

المـقدمة :

بعد سيطرة العثمانيين على العراق في عام 1534 ، ابقوا فيه النظم والقواعد المتبقية من العهد الإسلامي فيما يخص التصرف بالأراضي ،إلا أنهم استحدثوا فيه الإقطاع العسكري ، وعدوا أراضي العراق أراضي أميرية ملكاً للدولة، لذا أصدرت الحكومة العثمانية العديد من القوانين منها قانون الأراضي عام 1858 ، وقانون الطابو عام 1859، اللذين يعدان بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع ، حيث اثبتا مع الأيام إنهما لم يحولا دون نشوء طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة.

عند مجيء مدحت باشا لولاية بغداد عام 1869 ، أهتم بتوطين العشائر وإقامة نظام لملكية الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات مستقرة يمارسون ويخضعون إلى إدارة الدولة ، إذ كان هدفه من ذلك تحطيم النظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض والتحرك نحو الملكية الفردية لكي يصبح الفرد مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة ، وبذلك تم إلغاء سلطة الشيخ في الأراضي لعشائره بموجب نظام الطابو وبهذا تم إلغاء الملكية الجماعية وظهر ما يعرف بالملكية الفردية (الإقطاع) ، وبالتالي أدى ذلك إلى حدوث منازعات حول الأراضي ، إذ وصل الأمر إلى إن المتصرفين الفعليين بالأرض يمنعون الملاكين من بناء دور لسكنهم في هذه الأراضي.

بالنسبة لأهمية البحث فإنها تكمن في كونه يعالج مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ العراق والمتمثلة بسيطرة رجال الإقطاع على الأراضي الزراعية والتي تمثل المصدر الأول لمعيشة السكان ،وإجبار أصحاب الأراضي المالكين والفلاحين للخضوع لرغباتهم والتحكم بمصيرهم وجعلهم عبيدا تحت إمرتهم. أما سبب اختيار العنوان والمدة الزمنية هذه هو لتسليط الضوء على المشاكل التي خلفها الإقطاع في لواء المنتفك بصورة خاصة والسياسة التي اتبعها الحكومة العثمانية في معالجة تلك المشاكل، فيما يخص الإشكالية التي عالجها البحث المتمثلة في المشاكل التي أحدثها الإقطاع وسيطرة رجالاته على الأراضي الزراعية واستغلال ثروتها لفئة قليلة دون عامة الناس، وكذلك عدم إعطاء السلطات الحاكمة ما عليهم من التزامات مالية.

أما فيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع فهي عديدة وأهمها: كتاب إمارة المنتفك وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية والإقليمية 1546-1918للمؤلف حميد حمد السعدون، وكتاب شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية دراسة في أحوال عشائر المنتفك منذ أواخر العهد العثماني الى نهاية عهد الملك فيصل الأول 1933 للمؤلف علي ناصر حسين. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي العلمي المتعارف عليه في الدراسات التاريخية

الأكاديمية من حيث تناول الأحداث وفق التسلسل الزمني، على هذا الأساس جاء البحث لتسليط الضوء هذه التطورات واقتضت المادة تقسيمها على محاور ، جاء الأول لبيان مفهوم ونشأة الإقطاع ، فيما خصص الثاني حول الإدارة العثمانية وسياسة الإقطاع في لواء المنتفك . إما الثالث فقد تناول موقف عشائر لواء المنتفك من سياسة الإقطاع ، فيما جاءت الخاتمة بأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء المصادر.

أولا : مفهوم ونشأة الإقطاع :

ورد معنى قطيعة: أي في اللغة حسب ما جاء في لسان العرب بمعنى : (هو اقتطعت من الشيء قطعة ، ويقال اقتطعت قطيعاً من غنم فلان ، والقطعة من الشيء : الطائفة منه . واقتطع طائفة من الشيء : أخذها ، والقطيعة : ما اقتطعه منه واقطعني إياه : إذن لي باقتطاعها . واستقطعه إياها : سالهُ إن يقطعه إياها .واقطعه قطيعة : إي طائفة من ارض الخراج) [1]

فالإقطاع تعبير يصف نظام حيازة الأرض والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية ، فقد ذكر البعض بأنه نظام لاستغلال الأرض قائم على الرق والسخرة ، في حين يستخدمه البعض على انه نظام لملكية الأرض يقوم على أساس شكل من إشكال العلاقة الشخصية بين مالك الأرض وزراعها ، فجوهر الإقطاع فيما يتعلق بالأرض هو تقسيم الأرضي الزراعية الداخلية من وحدة اقتصادية إلى وحدات صغيرة ، يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب مالك الوحدة الكبرى بقوة وبأدواتهم ويحصلون منها على حاجات معيشتهم [2].

عند دخول العراق تحت ظل الحكم العثماني في الثلاثين من كانون الأول عام 1534[3]، سار العثمانيون على نهج المسلمين، فاعتبروا الأراضي الأميرية[4] ملكاً للدولة. إلا أنهم استخدموا أسلوبا جديداً للتصرف بالأرض، اتخذ شكل منح أو إقطاع أراضي الدولة لقاء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني[5]. وكانت التشكيلات العسكرية لدى الدولة العثمانية مرتبطة

---

(1) ابن منظور ،لسان العرب ، ج11 ، دار الأحياء العربي ، بيروت ، د.ت ، ص224.
(2) عبد الرضا الحميري ،نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه ، بغداد 2013 ،ص18-19
(3) سيار كوكب علي جميل ، تكوين العرب الحديث 1516-1916،دار الكتاب للنشر والتوزيع ،ط1 ، الموصل ،1991،ص90.
(4) الأراضي الأميرية : هي الأراضي التي تعود ملكيتها المطلقة للدولة ، ويجوز إن تنتفع منها مباشرة أو تؤجرها للاستفادة منها ، للمزيد ينظر : خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري ، تاريخ أحكام الأراضي في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 ' ص6.
(5) البرتين جويدة ، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق ، ترجمة امجد حسين ، بيروت ، 2008 ، ص6؛ عبد الرضا الحميري ، المصدر السابق ، ص101 .

بإدارة الأراضي ، إذ كانت إدارة الأرض وتقسيمها هي التي تزود التشكيلات العسكرية بقوتها المادية والمعنوية ، لذا كانت كل أيالة[6]، مسؤولة عن الشؤون العسكرية فيها، وبدورها تقسم على ثلاثة أنواع هي : خاص ،تيمار، زعامات[7]، لذا ظهر ما يعرف بالملتزمين الذين كانوا يلتزمون قسماً من الأراضي لجمع الضرائب من الفلاحين بعد تعهدهم بدفع نسب من الأموال للإقطاعي ، واستمر العمل بالالتزام إلى إن جاء (خط شريف كولخانة)[8]عام 1839، ليعلن عن إلغاء الالتزام واستبدال جباية الضرائب بواسطة موظفين نظاميين يتولون عملية جبايتها ، ثم تبع هذا القانون إصدار قانون الأراضي في 21نيسان عام 1858 ، الذي اعتمد في مواده على الشريعة الإسلامية والعرف فضلاً عن النظم الأوربية كالقانون البروسي والفرنسي والانكليزي[9]، إلا إن أهم ما امتاز به القانون هو انه صنف الأراضي أصنافاً مختلفة وهي[10]:

1- الأراضي المملوكة: وهي الأراضي التي يكون حق التملك فيها مطلقاً ويخضع هذا الصنف من الأراضي لإحكام القوانين الشرعية وليس لإحكام القوانين المدنية.
2- الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تكون ملكيتها المطلقة بيد الدولة، أما حق التصرف فبيد الفرد.
3- الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي المخصصة لتحقيق الأغراض الريفية.
4- الأراضي المتروكة : وهي المخصصة لبعض الأغراض العامة ، مثل الأنهر والطرق والمراعي .
5- الأراضي الموات : وهي الأراضي التي لاتصلح للزراعة .

---

(6) هي اكبر وحدة إدارية ،قسم العثمانيون البلدان التي سيطروا عليها الى ايالات ، وكانت كل ايالة منفصلة عن الأخرى إداريا وماليا وقضائيا ، وتتكون الايالة من عدد من السناجق، استمر العمل بهذا النظام حتى صدور قانون الولايات عام 1864. للمزيد من التفاصيل ينظر : ساطع الحصري ،البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، ط2، بيروت،1960،ص239,230؛ بثينه عباس الجنابي ، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 71، 2011،ص49.

(7) الخاص: وهو اكبر الاقطاعات مساحة يتجاوز دخلة من مائة ألف اقجة (اصغر وحدة نقد عثمانية) أعطي إلى إفراد الأسرة الحاكمة ، أماالتيمار: فهو إقطاع صغير لا يتجاوز دخلة على عشرين ألف اقجة ويطلق على صاحبة تيمارجي ، وفيما يتعلق بالزعامات: فيتجاوز دخلة عشرين ألف اقجة ويسمى صاحبة زعيم للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839-1909 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،2005 ،ص 1.

(8) خط شريف كولخانة : أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع الإصلاح على المبادئ الأوربية ، كفل تامين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم وإعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم، كما اقر نظماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها. للمزيد من التفاصيل ينظر :إسماعيل احمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ، ط2 ، مكتبة العبيكان ، د.م ،1998، ص153.

(9) خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الازري ، المصدر السابق ، ص52.

(10) عبد الرحمان البزاز ، أحكام الأراضي في العراق ، مطبعة الأهالي ، بغداد ،1940 ، ص12,17.

أدى هذا القانون إلى ظهور طبقة جديدة من الأقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة [11]، إذ يعد بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديدة الذي يتلاءم مع الحفاظ على كيان الدول العثمانية وتأمين حكم سلاطينها[12].

ثم تبع هذا القانون إصدار نظام الطابو[13] في 13 كانون الثاني عام 1859 الذي جوز تعليماته تعويض الأراضي الزراعية ببدل إلى الأشخاص المتصرفين فيها مع إبقاء الرقابة لبيت المال ، كما نص على عدم الاعتراف بأي سند يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية[14]، وقد جاءت مواد نظام الطابو الـ (33) لتضع أمر تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي وتصديقها على أساس اصح من القانون الذي سبقه (قانون الأراضي)[15] وبموجب هذا القانون تم استحداث نظارة الدفترخاقاني[16]لإصدار سندات الطابو لأشخاص مقابل تقديم المستفيدين مبلغ من المال يدفع فوراً[17].

مما لاشك فيه إن الأوضاع في المناطق العشائرية كانت تتحكم فيها الروابط القبلية والولاء لشيخ القبيلة ، إما الحكومة فقد كانت تؤدي دوراً محدوداً في هذه الحياة، ومن ثم كان نفوذ القبيلة أقوى بكثير من نفوذ الدولة ،لاسيما في المنتفك التي كانت منطقة عشائرية تتكون من عرب الاهوار والمزارعين والفلاحين الذين يدينون بالولاء لأسرة (آل السعدون)[18] ،المعترف بسيطرتهم قبلياً وحكومياً[19] .

كان نفوذ آل السعدون قوياً في لواء المنتفك لدرجة إن القبائل تخشى سلطتهم اشد من سلطة الحكومة العثمانية ، كان العثمانيون يكتفون من آل السعدون بدفع الجزية .إذ كان

---

(11) صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ، 1955،ص17.

(12) خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الازري ، المصدر السابق ، ص52 .

(13) للمزيد حول معنى مصطلح طابو ينظر : سيار كوكب علي جميل ، المصدر السابق ،ص346؛ عماد الجواهري ، مشكلة الأراضي في العراق 1914-1932، بغداد ،1978،ص476.

(14) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (1869-1913)، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991، ص410

(15) كريم احمد حامي السعدون ، تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفق 1869-1881، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2015 ، ص57.

(16) دفتر خانه (دائرة الدفتر خاقاني) هي دائرة الطابو والتحرير لها فروع في بغداد منذ القرن السادس عشر ، تحفظ فيها السجلات التي تتضمن قيود أراضي الدولة كافة ، وتعيين أصنافها من تيمار وزعامات وخاص وملك ووقف ، وتتضمن هذه السجلات معلومات عن الضرائب والثروة الحيوانية والسكان والمحاصيل الزراعية وغيرها .إيناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث 1258-1918، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2014.ص67.

(17) البرتين جويدة ، المصدر السابق ، ص6.

(18) تعود التسمية التي غلبت على هذه الأسرة الى مشيخة سعدون بن محمد بن مانع بن شبيب ، نزحوا من الحجاز واستوطنوا أرض العراق في بداية القرن السادس عشر عندما جاء احد أشراف مكة وسكن مع قبائل ينو مالك فاتخذوه رئيساً ، ثم أصبح رئيساً لعشائر المنتفق . للمزيد من التفاصيل ينظر : د . ك. م ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة رقم 1157/ 311 ، التقارير الحكومية ، تقرير حول لواء المنتفق وسكانه ،بتاريخ19 /3/ 1931، و34 ،ص94.

(19) دعاء ثامر حسن ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق 1915-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار 2016.ص8 .

شيوخ هذه الإمارة يلتزمون ديار المنتفك من الدولة العثمانية ببدل سنوي من النفوذ ، وكان بدل الأرض يقدر بذمة الشيخ نتيجة مزايدة تدعو إليها الحكومة فتسند المشيخة إلى من تراه ملائماً لمصلحتها وكان المتعهد بالمال يسمى شيخاً[20].

وبالتالي فإن هذه الإجراءات والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية مهدت إلى ظهور الإقطاع في المنتفك.

ثانياً // موقف الإدارة العثمانية من سياسة الإقطاع في لواء المنتفك :

عندما جاء مدحت باشا[21] لولاية بغداد في نيسان عام 1869 ، زود بسلطتين من الحكومة العثمانية مدنية والأخرى عسكرية في آن واحد ، مما جعله يعمل على تطبيق وتنفيذ القوانين العثمانية بكل قوة ، بعد إن وجد السلطة ضعيفة جداً ولا وجود لها ، فأنشأ مجلسين لمساعدته في تثبيت سلطاته ، الأول: مجلس أداري يتعامل مع الشؤون الإدارية والقضائية والمدنية ، و الثاني مجلس عام للنظر في الشؤون المالية ثم وضع عدة موظفين وفي مقدمتهم مدير الدفتر خاقاني أي مدير تسجيل الأراضي [22].

كان على مدحت باشا عند تسلمه مقاليد السلطة التعامل مع فئتين من العشائر، الأولى : مستقرة في ظل الإقطاع وهم الفلاحون الذين كان ولاؤهم موجهاً للشيوخ بدلاً من الدولة العثمانية، إما الفئة الثانية فهي : العشائر البدوية التي كانت تشكل مصدر قلق مستمر للسكان والحكومة، بسبب غاراتها المتكررة على القوافل والمدن ، لذا قرر مدحت باشا إتباع سياسة جديدة تضمن سياسة العلاقة بين العشائر والحكومة العثمانية ،لذا اهتم بتوطين العشائر وإقامة نظام لملكية الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات فلاحيه مستقرة يمارسون الزراعة ويخضعون إلى إدارة الدولة[23].إذ كان هدفه تشجيع توطين العشائر بعد استقرارهم في الأراضي التي تفوض لهم القضاء على نزاعاتها حول الأراضي وتوجيه

---

[20] عبد الله الفياض ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان ، بغداد ، 1956، ص30,25.

[21] هو احمد شفيق ولد في اسطنبول في تشرين الأول علم 1822 ، أكمل دراسته فيها ، تقلد مناصب عدة في البلقان بين عامي 1853-1858 أصبح والياً على بغداد عام 1869 ، توفي في 8 نيسان 1884 في الطائف بعد إن نفي إليها بتهمة اغتياله السلطان عبد العزيز .للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب ، العراق 2010 ، ص10 وما بعدها .

[22] دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص11.

[23] شاكر حسين دمدوم الشطري ، العراق في عهد مدحة باشا 1869-1872، مجلة الآداب ذي قار ، المجلد الثالث ، العدد 9 ، نيسان 2013 ، ص228-229 .

ضربة للنظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها إلى الملكية الفردية الصغيرة التي يصبح الفلاح بموجبها مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة بدلاً من وساطة شيخ القبيلة [24].

طبق مدحت باشا سياسته هذه على أراضي لواء المنتفك خاصة ، إذ كان الطابو يلغي سلطة الشيخ في منح الأراضي لعشائره ، ويحدد العلاقة بين الفرد الدولة وبهذا يتم إلغاء الملكية الجماعية للأرض إي ملكية العشيرة [25].

وبسبب حرمان أفراد العشائر من حق ملكية الأرض ، حدثت العديد من الاضطرابات والتحركات العشائرية لذا توصل مدحت باشا إلى فكرة تفويض الأراضي[26]الأميرية إلى مزارعيها عن طريق تمليكها لهم بالطابو[27].

إلا إن الجهاز الحكومي الذي وضع لتسجل الأراضي لم يكن أمينا في تطبيق القوانين بسبب الرشاوى والمحسوبية وعدم مسح الأراضي وتسجيلها بطرقة سليمة[28].

ولغرض إحكام سياسة مدحت باشا في المنتفك طلب من زعيم الإمارة ناصر السعدون[29] تأسيس متصرفية جديدة لمناطق سوق الشيوخ مع إعطاءهُ لقب باشا بدلاً من الشيخ بعد إن يصبح موظفاً لدى الدولة العثمانية ، لذا اتفق الطرفان على[30]:

1- تأسيس متصرفية جديدة باسم متصرفية المنتفك ، تكون برياسة أمير المنتفك ناصر السعدون، وجعلها متصرفية بدلاً من سوق الشيوخ في مقر المتصرفية السابق ، وتسميتها (الناصرية)[31] تيمنا باسم ناصر السعدون .

---

[24] عبد ربه سكران إبراهيم ، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، مطبعة تكريت ، المجلد الخامس عشر، العدد 2، اذار 2008 ،ص426.

[25] مروة حبيب حسن ، الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869-1915 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة ذي قار ،2015 ،ص 129.

[26] تفويض الأراضي : سياسة يقصد بها التزام العشائر بتأدية حصة من انتاجها الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وتسمى بالحصة الملاكية وتبلغ 20% من الإنتاج يقوم بجبايتها السركال . للمزيد ينظر : عبدالله الجوراني ، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني -1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،2008، ص54.

[27] جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876-1909 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد ،1975،ص43.

[28] ابن البطائح ، مشكلة أراضي لواء المنتفك ، مجلة عالم الغد ، بغداد ، ج22، السنة الثانية ، 16 آذار 1947 ، ص595.

[29] هو ناصر بن راشد بن ثامر بن سعد بن الكبير الملقب ب (الأشقر) ، أصبح أميراً على المنتفق للمدة (1866-1874) ، ثم والياً على البصرة للمدة (1875-1876). للمزيد من التفاصيل ينظر :خالد السعدون ، ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة 1866-1885 ،المكتب الجامعي الحديث ، د، م ،2011. ص1 وما بعدها .

[30] حميد حمد السعدون ، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (1546-1918) ، دار وائل للنشر ،عمان ،1999، ص200-201.

2- تفويض الأراضي الأميرية وشراءها من الدولة وتسجيلها بسندات الطابو وتوطنين ساكنيها من العشائر.

لذلك يمكن القول إن سياسة مدحت باشا كانت تقوم على أساس تفتيت أراضي اللواء إلى قطع صغيرة فحسب بل تم اللجوء إلى التقسيط الميسر على مدد زمنية بعيدة[32].

بعد ذلك تقدم الشيخ ناصر السعدون مع إفراد عائلته لشراء الأرض ، فاشتروا معظم الأراضي مغتنمين الفرصة لأنهم قدروا قيمة الأرض من غيرهم من إفراد العشائر الذين كانوا يرفضون الاستقرار وتملك الأرض تهرباً من الجندية والضرائب [33].

في ضوء هذه السياسة ترتب على أبناء العشائر إن يؤدوا حصة من إنتاجهم الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وذلك جراء انفراد آل السعدون بملكية الأرض التي كانت أساسا تحت تصرف اتحاد عشائر المنتفك فقد أصبحت هذه العشائر في خط المواجهة مع السلطة من دون شيوخهم الذين تقلدوا وظائفهم وتلقبوا بألقابهم [34].

بالتالي أسهمت سياسة (فرق تسد) التي اتبعاها مدحت باشا في القضاء على أسرة آل السعدون وذلك بعدة أساليب منها تمليك بعض إفراد هذه الأسرة مقاطعات كبيرة في الأراضي وفق نظام الطابو وجعلها ملتزمة لأراضي المنتفك، وتجمع الضرائب إليها مقابل دفع جزء منها للدولة العثمانية ، مع حرمان بعض الإفراد من الأراضي ثم أضافت الدولة العثمانية لزعامة هذه الأسرة ميزة أخرى إلا وهي جعلهم مفوضين من قبلها وبالتالي أصبح أفراد العشائر فلاحين لدى شيوخها[35].

أما في مدة حكم الوالي رؤوف باشا(1872-1873)، وفي عهد الولاة الذين أعقبوه لم تنفذ عملية تفويض الأراضي بالطابو بصورة مطلقة بوصفها سياسة تهدف إلى توطين العشائر وربطها بالأرض ، فقد كانت مساحات بعض الأراضي تعلن بالمزايدة العلنية فيقدم على طلبها

---

(31) الناصرية : كانت بلدة سوق الشيوخ مركز اللواء في البداية ثم ارتأى مدحت باشا الانتقال إلى مدينة أخرى تشاد على الغراف إلى الشمال منها ، فشرع ببناء المدينة في نهاية أب عام 1869 ، ووضع تصميمها المهندس البلجيكي (جوليس نيللي) وسميت بالناصرية تيمناً باسم ناصر السعدون . للمزيد من التفاصيل ينظر سليم مطر وآخرون ، موسوعة المدائن العراقية ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، 2005 ، ص 231-232.

(32) شاكر حسين دمدوم الشطري ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1869-1914 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،2012،ص129

(33) عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق السعدون ، السعدون والسياسة العثمانية 1869-1917، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1996 ،ص68.

(34) دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص19 .

(35) د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم 32050/7910 ، (طلبات ملاكية) ، مشكلة أراضي المنتفق ، بتاريخ 31/ 3/ 1943 ، 33، ص91 .

شيوخ العشائر فقط وأغنياء المدن من التجار والموظفين ، إذ تقدم آل السعدون وفي مقدمتهم الشيخ ناصر السعدون وتفوضوا الكثير من الأراضي والمساحات التي كانت تتصرف بها العشائر ، حيث تفوض الشيخ فهد السعدون[36] أراضي تقطنها العشائر في الغراف تبلغ مساحتها حوالي نصف مليون دونم[37] .

من جانب أخر قام الولاة العثمانيين بعد مدحت باشا بتفويض الأراضي إلى كبار الموظفين ورجال الجيش وكان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909)[38]على رأس من تفوض أراضي في العراق، وقد عرفت بالأملاك السنية[39]التابعة إلى الخزينة الخاصة المرتبطة بالسلطان مباشرة[40].

بالتالي كان ظهور العوائل الإقطاعية التي تمتلك إقطاعا كبير من الأرض بمثابة النواة الأولى لظهور الإقطاع التقليدي في العراق بصورة عامة والمنتفك بصورة خاصة .وبداية تفكك نظام العشائر من الداخل . ولاسيما بعد نشوب نزاع بين آل السعدون المالكيين الرسميين للأراضي والفلاحين المتصرفين بها الذين تشبثوا بحقهم في الأراضي[41] .

كانت الهيمنة لآل السعدون إذ استطاعوا شراء مساحة واسعة من الأراضي ، في وقت كانت الحكومة ترغب الأهالي في شراء الأراضي الزراعية ، إلا أنها لم تجد من يشتريها خوفاً من الضرائب والتجنيد الإلزامي . لذلك انتهز آل السعدون الفرصة واشتروا الأرض بثمن بخس

([36]) فهد بن علي بن ثامر بن سعدون الكبير من شيوخ المنتفق البارزين ، تولى الرئاسة في المنتفق عدة مرات ، كما نال لقب باشا عام 1866 ،عين متصرفا للحلة في عام 1869 ، توفي عام 1896 .ينظر : محمد حسن علي مجيد ، ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني في العراق 1800-1917 واثرها في الشعر ، مجلة المؤرخ العربي ، بغداد ، العدد20 ، 1981،ص273.

([37]) محمد احمد محمود ، أحوال العشائر العراقية وعلاقاتها بالحكومة 1872-1918 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1980 ،ص98 .

([38]) السلطان عبد الحميد الثاني بن السلطان عبد المجيد ، وهو السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية ، وفي عهده تم إعلان الدستور إبان توليه السلطة إلا انه سرعان ما أوقف العمل به عام 1878 ، وظهرت في عهده الكثير من الجمعيات أبرزها جمعية الاتحاد والترقي التي استطاعت عام 1908 إن تعزل السلطان . ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ،في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، القاهرة ، 1982 ، ص240، 273.

([39]) وهي الأراضي التي فوضها السلطان عبد الحميد الثاني وكانت تشمل حوالي 30 من أراضي العراق ، وأسس لجنة مركزية في بغداد لإدارة شؤونها تسمى (إدارة سنية) ، وكانت الإدارة السنية تحصل على الأراضي الأميرية عن طريق المزايدة ، وعدت الأملاك السنية من أهم التطورات الاقتصادية والعمرانية التي شهدها العراق في أواخر القرن التاسع عشر ، واستمر إدارتها حتى قيام انقلاب 1908 ، حيث قامت الدولة العثمانية بمصادرة تلك الأراضي بعد خلع السلطان عبد الحميد وأصبحت تعرف (ب الأملاك المدورة) . للمزيد من التفاصيل ينظر : شاكر حسين دمدوم الشطري ، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني ،ص149.

([40]) دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ،25.

([41]) شاكر حسين دمدوم الشطري ، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني 1881-1917 ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016 ،ص150.

سواء بالاستحواذ أو بالسيطرة ملكاً لهم وقاموا بتأجيرها على الفلاحين وهذا ما قوى سيطرتهم[42].

لذلك أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً في عام 1892 جعلت فيه ملكية الأراضي تعود للدولة وحدها، ولها حق تأجيرها حسب رغبتها دون مشاركة إي طرف آخر[43].

يمكن القول كان لهذه السياسة العثمانية تجاه أراضي لواء المنتفك اثأر بالغة الأهمية ، لاسيما ظهور الإقطاع وسيطرة واستحواذ الإقطاعيين على النشاط الاجتماعي لأبناء هذا اللواء وفي كافة المجالات.

ثالثاً: موقف عشائر المنتفك من سياسة الإقطاع :

كان طبيعي جداً إن تحصل ردود فعل من قبل عشائر المنتفك ترفض سياسة التفويض للأراضي الزراعية التي كان يعدونها ملكاً لهم ، خصوصاً بعد إن أصبح عليهم إن يؤدوا مقداراً من إنتاجهم الزراعي في كل عام تعادل حصة الحكومة ومقدارها يبلغ 20% من الإنتاج تعرف ب (الملاكية)[44].

بدأت العشائر تحركاتها الرافضة لسياسة الإقطاع في عام 1877 عندما شعرت إن الوقت مناسب وذلك بعد نفي السلطات العثمانية الشيخ ناصر السعدون عن إمارة المنتفك والبصرة بعد تعاظم نفوذه ، وكذلك انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا[45] . لذلك أعلنت العشائر عن امتناعها عن دفع الضرائب وأشهرت السلاح بوجه آل السعدون الذين اضطروا إلى الهرب [46].

لم يستقر الوضع في المنتفك وواصلت العشائر امتناعها عن إعطاء الضرائب المفروضة عليها حتى أنها اصطدمت مع قوات عسكرية أرسلتها السلطة العثمانية عام 1880 لإخضاع عشائر المنتفك[47].ولم تكتف السلطة العثمانية بذلك بل أرسلت قوات عسكرية لأغلب المناطق

---

[42] المصدر نفسه ،ص150-151.
[43] عزيز سباهي ، مواقف من المسألة الزراعية في العراق ، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر ، بغداد ،2010 ،ص98 .
[44] عبد الله فياض ، المصدر السابق ، ص58.
[45] محمد احمد محمود ، المصدر السابق ، ص105.
[46] مروة حبيب حسن ، المصدر السابق ، ص128.
[47] محمد احمد محمود ، المصدر السابق ، ص105.

القريبة من المنتفك للحد من انتشار التحركات العشائرية التي أخذت تقطع أسلاك التلغراف وتحاصر الجنود العثمانيين الموجدين في المنتفك الذي بلغ عددهم حوالي (1500) جندي[48].

أرادت عشائر المنتفك في هذا الوقت إلحاق هزيمة كبيرة بالقوات العثمانية المتواجدة في مناطقها من خلال التحالف فيما بينها ، وكادت إن تنجح في خطتها لو لا الخيانة التي حدثت من بعض العشائر التي نقلت تحالفها مع القوات العثمانية والتي كان يقودها القائد العثماني عزت باشا ، مما دفع العشائر إلى الانسحاب نحو الشطرة التي رفضت استقبالهم ،فانسحبوا نحو بادية الشامية بعيداً عن الجيش العثماني ،لكنها رضخت لدفع الضرائب بعد تشكيل الإدارة المباشرة ،غير أنها عادت إلى الامتناع بعد قضاء الدولة العثمانية على انتفاضة منصور السعدون[49]، الذي قام بها بعد فرارة من بغداد إلى المنتفك عام 1881[50].

شهد منتصف العقد التاسع من القرن التاسع عشر تحركاً أكثر قوة من التحركات السابقة لعشائر المنتفك وامتنعت عن دفع الضرائب وطردت موظفين الحكومة ، وكانت النتيجة إن سقط عدد من إفراد القوات النظامية عند تصادمها مع عشيرتا آل حسن وحجام ، وتوسع تحرك العشائر بعد انضمام عشائر الحمار ، الأمر الذي استدعى السلطة العثمانية إلى إرسال قوات إضافية من الناصرية والبصرة تمكنت من السيطرة على الوضع بعد استخدام الأسلحة النارية وإجبار شيوخ العشائر على إيقاف تحركهم [51].

بعد عشر سنوات من ذلك الاصطدام إي في أب عام 1895 تمكنت عشائر بني أسد بزعامة شيخها حسن الخيون[52] تساندها بعض العشائر بدحر القوات العثمانية المتواجدة في الجبايش ،هذا ما دفع السلطة العثمانية إلى إرسال قوات بقيادة فاضل الداغستاني قي الرابع والعشرين من أب عام 1895 للسيطرة على الوضع [53].وبالفعل تمكنت السلطة العثمانية من

---

[48] حميد حمد السعدون ، المصدر السابق ، ص165.

[49] منصور بن راشد بن ثامر بن سعدون الكبير ، تولى الإمارة مرتين الأولى (1852-1855) ، والثانية (1858-1860) ، قام بانتفاضة ضد الدولة العثمانية متخذاً بنفسه لقب سلطان البر محاولة لإعادة مكانته وسلطته بعد نفيه ، غير ان السلطات العثمانية أنهت انتفاضته في معركة الريس عام 1881. ينظر للمزيد من التفاصيل : عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص54.

[50] دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص41-42.

[51] جريدة الزوراء ، بغداد ، السنة السادسة عشر ، العدد 1215 ، 27 نيسان 1885.

[52] حسن بن خيون بن جناح بن ناصر بن محمد بن حسين ، تولى الرئاسة بعد مقتل أخيه محي ، فكانت مدة مشيخته (1866-1892)، لقب ب(ملك الاهوار) ، وفي عام 1899 قام بأنتفاضة ضد الحكومة العثمانية ، توفى عام 1908 . للمزيد من التفاصيل ينظر : رقية حسن البرزنجي ، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 ،ص 10.7.

[53] جعفر الحسني وماهر القيسي ، الثورة الزراعية في الريف العراقي ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، 1970 ، ص15.

عزل الشيخ حسن الخيون وتعيين جايد الخيون [54] شيخاً لبني أسد بدلاً من عمه ، وانشات أيضا جندرمة ودائرة برق تستخدم للأغراض الحكومية ، وقوة صغيرة من الشرطة المحلية [55]. وبعد عام من ذلك قامت السلطة العثمانية لزيادة سيطرتها من خلال تعيين مديراً مقيماً في الجبايش يديرها بمعاونة المخاتير وقللت من الاعتماد على الشيخ جايد وذلك بعد اغتيال ضابط عثماني برتبة رائد في الاهوار من قبل جاسم آل محمد آل خيون أخ الشيخ جايد في عام 1896[56].

أستمر آل السعدون حتى عام 1900 في سيطرتهم واستحواذهم للأراضي وانحيازهم للسلطة العثمانية أمام عزوف العشائر عن شراء الأراضي خوفاً من الالتزامات إزاء الدولة مثل الضرائب والتجنيد [57].

شهد عام 1906 تحركاً لعشائر حجام وحميد آل حسن لرفض تسلط الولاة وامتنعت عن دفع الضرائب وأخذت العشائر بمحاصرة سوق الشيوخ وسقط خمسة عشر جندياً وجرح أربعة عشر آخرين نتيجة للاصطدام [58]كذلك فشلت القوات النظامية التي وصلت من البصرة والناصرية والعمارة في السيطرة على الوضع [59]. وحينما أراد مخلص باشا (1906-1907) والي البصرة التوصل إلى حل مع العشائر من خلال إجراء تخفيضات في قيمة الضرائب ،إلا إن العشائر رفضت ذلك الحل ، الأمر الذي دفع الوالي إلى إرسال قوات عسكرية لفرض السيطرة غير أنها لم تتمكن وكانت النتيجة عزل الوالي مخلص باشا بعد استدعائه إلى اسطنبول [60].

في عام 1910تبنى ناظم باشا والي بغداد سياسة الحكم في المنتفك ، فعين سعدون باشا متصرفاً للناصرية حيث بدأ الأخير سياسته القائمة على القوة لفرض السيطرة على الوضع خصوصاً في قضاء الشطرة بعد استمالة بعض عشائرها (البو شمخي والجاسم) واستطاع اخذ الضرائب ، هذه السياسة دفعت العشائر إلى الاصطدام بالقوات النظامية ورفضها سياسة السعدون الأمر الذي دفع السلطات العليا إلى إرسال لجنة التحقيق لمعرفة أسباب

---

[54] جايد بن محمد بن خيون بن جناح بن الحاج ناصر الاسدي ، أصبح شيخاً لقبيلة بني أسد للمدة (1895-1916) بدلاً من عمه حسن الخيون . للمزيد من التفاصيل ينظر : رقية حسن البرزنجي ، المصدر السابق ، ص19.

[55] ميثاق خير الله جلود ، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني ، مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، العدد 10 ، السنة 2012 ، ص273.

[56] دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص44.

[57] مروة حبيب حسن ، المصدر السابق ، ص130؛ إسماعيل نوري الربيعي ، الزراعة والعلاقات الزراعية في العراق أواخر العهد العثماني ، مجلة إيلاف ، العدد 5441 ، الخميس 14 نيسان 2016.

[58] محمد احمد محمود ، المصدر السابق ، ص106 .

[59] خالد السعدون ، الأوضاع القبلية في البصرة 1908-1918 ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1988، ص113.

[60] دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص45.

تردي الوضع في المنتفك ، توصلت اللجنة إلى إن أسباب النزاع فضلاً عن سياسة سعدون باشا الساعي لانتزاع السلاح هو احتكار الأراضي الزراعية من قبل الشيوخ[61].وأوصت اللجنة بضرورة إعادة توزيع الأرض من جديد ، وتنحية سعدون باشا من متصرفية الناصرية ، وبالفعل أخذت السلطات العثمانية بما جاء في تقرير اللجنة حيث كلفت طالب النقيب[62]بالقبض على سعدون باشا وإرساله إلى سوريا لتمهيد الطريق للخطوة الأخيرة لمحاولة التفرقة وتحطيم النظام العشائري[63].

دخلت عشائر آل ازيرج في صدام مسلح مع القوات العثمانية بعد رفضها مأموري الحكومة الذين أرسلوا لتخمين الأراضي الزراعية وفشل القائد مصطفى باشا إجلاء العشيرة المذكورة من أراضيها [64].

أرسلت اسطنبول بعد ذلك يوسف باشا وخولته إجراء الإصلاحات في لواء المنتفك تحت اسم (مأمور إصلاحات لواء المنتفك) ،فحاول الوالي إجراء المزايدة على أراضي الصديفة في قضاء الشطرة لأكثر من شخص وببدل أكثر من بدلها السابق بعد فسخ التزام ملتزمها الشيخ خيون آل عبيد[65]شيخ عشائر عبوده ، غير إن هذا الإجراء لم يحظ بالموافقة ،لذا لجأ يوسف باشا إلى سياسة التفرقة من خلال إلغاء الالتزام السابق لأرضي خيون العبيد ،مما حدي بالشيخ خيون مغادرة الشطرة إلى مقاطعة الصديفة بسبب إجراءات يوسف باشا المعادية له ثم لجأ إلى التحالف مع عشائر بني زيد والبو سعد والقره غول والجراونه والبو خليف وال ازيرج ضد يوسف باشا في حين وقفت عشرة البو شمخي وال جاسم إلى جانب قوات الوالي العثماني [66].

وقع الاصطدام بين الطرفين في آذار عام 1910 وبعد خطة ناجحة تمكن خيون آل عبيد والعشائر المتحالفة معه من الصمود أمام الإطلاق الناري الكثيف الذي قامت به القوات

---

[61]علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفق في الوثائق البريطانية ، دراسة في أحوال عشائر المنتفك منذ أواخر العهد العثماني الى نهاية عهد الملك فيصل الأول 1933، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد ،2008 ص65.

([62]) طالب السيد رجب السيد محمد سعد بن طالب بن درويش الرفاعي ، ولد عام 1871 في البصرة ، تعلم ونشأ زعيماً وولع بالحياة العامة فمنحته الدولة العثمانية الرتبة الثانية ثم رقي الر رتبة مير ميران وسافر الى اسطنبول عام1899 لتأكيد ولائه للدولة العثمانية ' عين عام1901 متصرف للإحساء وبعد تأسيس الحياة النيابة في العراق عين عضوا 1908-1914 ، اعتزل العمل السياسي عام1924 ، توفي في 16 حزيران عام 1929 . حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996 ، ص125.

[63] محمد حمد السعدون ، المصدر السابق ، ص244.

[64] ميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص274.

([65]) خيون بن عبيد بن عباس ولد في الشطرة عام 1888 ، تولى زعامة عشيرة العبوده وعمره لا يتجاوز 17 سنة، عين قائمقام لقضاء الشطرة عام 1915 ، أصبح نائباً عن المنتفق في عام 1928، 1930، 1933، 1934، 1935، 1937، 1939 ، 1943، انتخب عضواً لمجلس الاعيان عام 1947 ، واستمر حتى ثورة 14 تموز 1958 ، توفي في 28 نيسان 1970 ، للمزيد من التفاصيل ينظر :شاكر حسين دمدوم الشطري ، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني، ص123.

[66] المصدر نفسه ، ص214.

العثمانية ،لتتحرك بعدها العشائر بحركة سريعة استطاعت إلحاق الهزيمة بالجند مما دفعهم للانسحاب من المعركة وبهذا أفلتت زمام الأمور من يد القائد يوسف باشا [67] .

عاد الشيخ خيون آل عبيد لفرض سيطرته على الأراضي وقادة معارك مع عشائر بني زيد وال عواد الأمر الذي دفع العشائر إلى تقديم شكاوي ضد خيون للحكومة خصوصاً بعد فشل القوات التي أرسلها القائد العثماني مصطفى نادر ببك (1913-1914) متصرف المنتفك عام 1913 للحد من قوة خيون ، الأمر الذي دعا السلطات العليا في اسطنبول التوعد بإرسال قوة عسكرية كبيرة لإعادة السيطرة على المنتفك وتأديب عشائرها ، غير إن قيام الحرب العالمية الأولى (1914-1918)انهي هذا التوعد والتهديد العثماني [68].

بذلك فشلت اغلب محاولات السلطات العثمانية في إيجاد الحلول المناسبة للعشائر في المنتفك ، والحد من مشاكل الأراضي والتسلط الذي يمارسه بعض الشيوخ الإقطاعيين الموالين للسياسة العثمانية .

الخاتـمة :

سعى مدحت باشا بعد مجيئه لحكم العراق الى تنفيذ السياسة العثمانية ، فشرع في تنفيذها من خلال تأسيس مدينة الناصرية مع منحه مساحات واسعة من الأراضي على وفق نظام الطابو له ولأسرته من بعده ، في الوقت لم يعطوا الزراع عملية تفويض الأراضي أهمية ، إذاعتقدوا إن الوضع الجديد لايزيد من واجباتهم التي لاتتعدى سوى دفع الضرائب إلى الزعيم السعدوني بوصفه ملتزماً من قبل الحكومة العثمانية ، وهذا ما أدىإلى تملك ال السعدون لأراضي لواء المنتفك ، وأصبحوا الزراع مجرد فلاحين عند الزعماء السعدونيين وأذعنوا لدفع حصة من أملاكهم لأصحاب الأرض إلى جانب دفع الضرائب ، وبالتالي تكرس الإقطاع داخل المجتمع المنتفكي .

[67] عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، عشائر الناصرية والعمارة والبصرة ،ج1 ، بيروت ، 1972، ص368.
[68] علي ناصر حسين ،المصدر السابق ، ص69.

المصادر والمراجع :

اولاً : الوثائق :

د . ك. م ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة رقم 1157/ 311 ، التقارير الحكومية ، تقرير حول لواء المنتفك وسكانه ،بتاريخ19 /1931/3، و34.

د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم 32050/7910 ، (طلبات ملاكية) ، مشكلة أراضي المنتفك ، بتاريخ 31/ 3/ 1943 ، 33.

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

ابن منظور ،لسان العرب ، ج11 ، دار الأحياء العربي ، بيروت ، د.ت .

احمد عبد الرحيم مصطفى ،في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، القاهرة ، 1982.

إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط2، مكتبة العبيكان، د.م،1998.

إيناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث 1258-1918، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2014.

البرتين جويدة، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق، ترجمة امجد حسين، بيروت، 2008

جعفر الحسني وماهر القيسي، الثورة الزراعية في الريف العراقي، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970.

جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (1869-1913)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

حميد حمد السعدون ، إمارة المنتفك وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (1546-1918) ، دار وائل للنشر ،عمان ،1999.

حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996.

خالد السعدون ، الأوضاع القبلية في البصرة 1908-1918 ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1988.

خالد السعدون ، ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة 1866-1885 ،المكتب الجامعي الحديث ، د، م ،2011.

خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري ، تاريخ أحكام الأراضي في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980.

ساطع الحصري ،البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، ط2، بيروت،1960.

سليم مطر وآخرون ، موسوعة المدائن العراقية ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، 2005.

سيار كوكب علي جميل ، تكوين العرب الحديث 1516-1916،دار الكتاب للنشر والتوزيع ،ط1 ، الموصل ،1991.

شاكر حسين دمدوم الشطري ، تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني 1881-1917 ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016.

صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ، 1955.

عبدالله الجوراني ، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني -1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،2008.

عبد الله الفياض ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان ، بغداد ، 1956.

عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، عشائر الناصرية والعمارة والبصرة ،ج1 ، بيروت ، 1972.

عبد الرحمان البزاز ، أحكام الأراضي في العراق ، مطبعة الأهالي ، بغداد ،1940.

عبد الرضا الحميري ،نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه ، بغداد 2013.

عزيز سباهي ، مواقف من المسألة الزراعية في العراق ، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر ، بغداد ،2010.

علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية ، دراسة في أحوال عشائر المنتفك منذ أواخر العهد العثماني الى نهاية عهد الملك فيصل الأول 1933، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد ،2008.

عماد الجواهري ، مشكلة الأراضي في العراق 1914-1932، بغداد ،1978.

محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب ، العراق 2010.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح :

جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876-1909 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد ،1975.

دعاء ثامر حسن ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك 1915-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار 2016.

رقية حسن البرزنجي ، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2013.

شاكر حسين دمدوم الشطري ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1869-1914 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،2012.

عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق السعدون ، السعدون والسياسة العثمانية 1869-1917، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1996.

كريم احمد حامي السعدون ، تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفك 1869-1881، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2015.

محمد احمد محمود ، أحوال العشائر العراقية وعلاقاتها بالحكومة 1872-1918 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1980.

محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839-1909 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،2005.

مروة حبيب حسن ، الإدارة العثمانية في لواء المنتفك 1869-1915 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة ذي قار ،2015

رابعاً : البحوث المنشورة :

ابن البطائح ، مشكلة أراضي لواء المنتفك ، مجلة عالم الغد ، بغداد ، ج22، السنة الثانية ، 16 آذار 1947.

إسماعيل نوري الربيعي ، الزراعة والعلاقات الزراعية في العراق أواخر العهد العثماني ، مجلة إيلاف ، العدد 5441 ، الخميس 14 نيسان 2016.

بثينه عباس الجنابي ، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 71، 2011.

شاكر حسين دمدوم الشطري ، العراق في عهد مدحة باشا 1869-1872، مجلة الآداب ذي قار ، المجلد الثالث ، العدد 9 ، نيسان 2013.

عبد ربه سكران إبراهيم ، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، مطبعة تكريت ، المجلد الخامس عشر، العدد 2، اذار 2008.

محمد حسن علي مجيد ، ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني في العراق 1800-1917 واثرها في الشعر ، مجلة المؤرخ العربي ، بغداد ، العدد20 ، 1981.

ميثاق خير الله جلود ، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني ، مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، العدد 10 ، السنة 2012.

خامساً : الصحف :

جريدة الزوراء ، بغداد ، السنة السادسة عشر ، العدد 1215 ، 27 نيسان 1885.